

ندوة "مصر في الربع الأول من القرن العشرين"

نقابات العمال في مصر في الربع الأول من القرن العشرين

د. رءوف عباس حامد - أستاذ التاريخ الحديث بأداب القاهرة

إقترن ظهور الطبقة العاملة بميلاد الرأسمالية الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر بعد إكتشاف قوة البخار، وإستخدامه على نطاق واسع في الصناعة، فتطورت الآلات وتعقدت، وازداد تقسيم العمل بشكل جعل العامل في نهاية الأمر يرتبط بالمصنع، لا يجد موردا للرزق خارجه، ولا يتقن حرفة كاملة تجعل بإستطاعته الإستقلال عن هذا الإرتباط الأبدى بالمصنع. فالعامل في ظل نظام المصنع الحديث -ومع تعقد تقسيم العمل- أصبح لا يجيد إلا عملية واحدة من بين مئات أو آلاف العمليات التي يمر بها إنتاج السلعة، لذلك لا يستطيع ممارسة عمله إلا في وحدة إنتاجية داخل "مصنع"، وإلا كان مصيره البطالة والتشرد والجوع.

ولا يعنى ذلك أن الإنقسام بين العمل ورأس المال كان حديثا حادثة القرن التاسع عشر، وإنما كان ثمرة تطور ونيد صحب الرأسمالية في تطورها الطويل عبر مرحلتها التجارية حين بدأت طوائف الحرف تضمحل تدريجيا وتخلي مكانها للمصنع اليدوى، ثم بدأ المصنع يتطور وفقا لتطور القوى المستخدمة لإدارته، وكانت هذه القوى طبيعية تعتمد على تسخير الظواهر الطبيعية كقوة إندفاع المياه أو سرعة الرياح في إدارة الآلات، ثم إستخدمت قوة الإنسان والحيوان في إدارة الآلات حين تأثر الإنتاج نتيجة عدم إنتظام هبوب الرياح وتغير إتجاهها أو تجمد المياه في فصل الشتاء، حتى إكتشف البخار، وترتب على إكتشافه وقوع إنقلاب هائل في القوى المحركة والآلات وفي نظام الصناعة ذاتها، وإزداد التمايز وضوحا بين العمل ورأس المال على مر تلك المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، حتى إتسعت الشقة بينهما في المرحلة الصناعية، فأصبح العمال يشكلون "طبقة" إجتماعية لها بنيتها الخاصة وواقعها الخاص، ومصالحها التي تتناقض تناقضا تاما مع مصالح أصحاب رءوس الأموال.

لذلك لم يكن غريبا أن يسعى العمال لإقامة منظمات خاصة بهم تنظم نضالهم الطبقي في مواجهة رأس المال من أجل تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، فتكونت النقابات، ومارست نضالها مطالبة بالإعتراف لها بحق التنظيم، بمعنى الإعتراف بحق العمال الذين تضمهم النقابة في المطالبة بحقوقهم قبل الرأسمالية في إطار القانون، دون أن تكون تصرفاتهم الجماعية هذه محل مؤاخذه طالما كانت نفس تلك التصرفات مشروعة إذا قام بها الفرد. وبدأ العمال -من ناحية أخرى- في تلمس السبيل لتأكيد حقوقهم من خلال التشريع، فقادهم ذلك إلى صرف بعض جهودهم إلى العمل السياسى، إما بهدف الإشتراك في الحكم، أو للتأثير عليه سعيا لإصدار تشريعات تحمى مصالحهم وتوفر حياة معقولة مستقرة لهم، أو بهدف تغيير النظام الرأسمالى من أساسه كي يحل محله نظام لا يقوم على استغلال طبقة لأخرى، ويضع حدا لإحتكارات الرأسمالية، أو فرض سيطرة العمال كطبقة على الدولة.¹

نشوء الطبقة العاملة المصرية:

ولكن ظروف نشوء الطبقة العاملة المصرية تختلف إلى حد كبير عن مسار التطور الذى سلكته الطبقة العاملة في بلدان أوروبا، وتلك مسألة طبيعية لأن تطور الرأسمالية في مصر يختلف بدهاءة عن تطور الرأسمالية في أوروبا، فالرأسمالية المصرية نشأت في بلد زراعى لم تتضح سوقه الوطنية نضجا كاملا، ولكنها ظلت تتصل بالسوق العالمية بصلات التبعية، تتأثر بها إزدهارا أو كسادا، صعودا أو هبوطا، وتحدد دور مصر في إطار هذه السوق كبلد منتج للحاصلات الزراعية التي تشكل مواد خام لازمة للصناعة الأوروبية، شأنها في ذلك شأن سائر البلدان المستعمرة. ولم تسمح سلطات الإستعمار البريطانى في مصر لنواة الرأسمالية المصرية أن تطرق أبواب الإستثمار في مجالات خارج إطار الزراعة، وحين حاول بعض المستثمرين المصريين كسر هذا الطوق وتجربة حظهم في إستثمار أموالهم في الصناعة والأعمال المالية، أعادهم الإستعمار البريطانى إلى الإطار الذى حدده لهم.²

ورغم توافر عناصر الإستغلال الرأسمالى لدى البورجوازية الزراعية المصرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ووجود قاعدة عريضة من الفلاحين المعدمين الذي يكسبون قوت يومهم من خلال العمل كأجراء، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تكوين طبقة عاملة زراعية ذات وجدان طبقي واضح لأن علاقات الإنتاج الزراعية ظلت ذات طابع إقطاعى، ولم يطرأ

¹ للمزيد من التفاصيل حول تطور الصناعة الحديثة وتكوين الطبقة العاملة، راجع:

Clough, S.B.: A History of National Economies 1789-1939, NY 1964, PP 180-190, 212-234, 253-257.

Rostow, W.W.: The British Economy in the 19th century, NY 1949, Chaps.

Clapham, J.H.: Economic Development of France and Germany 1688-1959, NY 1968, PP 301-314 and Chap. 13.

² للمزيد من التفاصيل، أنظر: رءوف عباس حامد: النظام الإجتماعى في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة 1837-1914، ص ص 127-130.

عليها أى تغيير منذ العصر المملوكى. وظلت الصناعة حرفية تقليدية تدور فى إطار طوائف الحرف بتقليدها الصارمة الموروثة، فتأخر ظهور الطبقة العاملة المصرية إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

حقا قامت فى مصر صناعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أقامها محمد على لتلبية متطلبات الجيش الحديث الذى أقامه، وانقضت بانقضاء الغرض الذى أقيمت من أجله، كما تابع الخديو إسماعيل - فى الستينات - تجربة التصنيع فى فروع معينة، غير أن هذه التجربة لم تؤد إلى نشوء طبقة عاملة مصرية لأن عمال تلك المصانع جاءوا من أصول متباينة، فمنهم الفلاحين الذين سيقوا إلى المصانع من قراهم، وأرباب الحرف الذين إنتزعوا من طوائفهم، فكان العمل بالمصانع بالنسبة لهؤلاء وأولئك ضربا من ضروب التجنيد الإجبارى، ولم تكن حرية العمل مكفولة لهم، وكثيرا ما إلتمسوا سبيل الفرار من هذه (الخدمة) الثقيلة، أما الرؤساء الأجانب الذين تولوا تدريب العمال فى تلك المصانع فلم يكن عددهم كبيرا، ولم تكن ثمة أرضية يلتقون عليها مع هؤلاء العمال المصريين تجعل الفرصة متاحة لنقل خبرتهم التنظيمية إلى الآخرين، لذلك لم يكن من الممكن أن يخرج من وسط هذا الحشد المتنافر، الذى يعيش فى جو خيم عليه القهر والعنف، عمل جماعى منظم يكون إرھاصا لمولد طبقة عاملة لها ضمير طبقى متميز، وغايات محدودة، وأبعاد مرسومة، برغم تجمعهم فى أعداد كبيرة داخل المصانع.³

وقد بدأت الطبقة العاملة المصرية تتكون فى أواخر القون التاسع عشر، حيث أقيمت بعض الإستثمارات الصناعية والتجارية وشركات المرافق العامة برعوس الأموال الأجنبية تحت مظلة الإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التى وفرت لها الحماية، وبذلك تهيأت الفرصة لقيام "مشروعات" رأسمالية حديثة تقوم على أساس الإنتاج الواسع، وترتكز على مبدأ حرية العمل، فازداد الطلب على الأيدي العاملة التى وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، وإلى جانب هؤلاء بعض أرباب الحرف الذين كانوا يقدمون خدماتهم لكل من يستطيع الإستفادة بما لديهم من خبرات فنية بعد أن أخذ الوهن يدب فى نظام الطوائف فى أواخر القرن التاسع عشر.⁴ ولما كانت تلك المشروعات تستخدم أساليب فنية حديثة، فقد إحتاجت إلى عمال من ذوى الكفاية الفنية العالية، ووجدت ضالتها المنشودة فى العمال الفنيين من أبناء دول البحر المتوسط الأوربية الذين ضاقوا ذرعا بالبطالة فى بلادهم فقدموا إلى مصر طلبا للرزق فى حماية الإمتيازات الأجنبية.⁵

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة فى مصر من هذه العناصر الثلاثة: الفلاحين الذين هجروا الريف والتحقوا بالمشروعات الجديدة، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الفنيين الأجانب الذين قدموا من بلاد إحتدم فيها الصراع بين رأس المال والعمل. ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعى الذى بدت تباشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته.

وقد حفل العقد الأول من القرن العشرين بالإضرابات التى نظمها العمال الأجانب وملكوا زمام قيادتها، وساهم فيها العمال المصريون بنصيب يتوقف حجمه على ما كان لهم من عدد فى المؤسسات التى كانت تقع فيها تلك الإضرابات لأسباب تتعلق بتحسين ظروف العمل وشروطه.

ومن هذه الإضرابات، إضراب العمال الإيطاليين الذين كانوا يشتغلون فى أعمال خزان أسوان (مارس 1899) بهدف تقليل ساعات العمل، وإضراب عمال شحن وتفريغ الفحم بجمرك الإسكندرية لرفع أجورهم وتحديد ساعات العمل، وإضراب عمال الترام بالثغر الذين جأروا بالشكوى من سيطرة الأجانب من الرؤساء وغطرسنهم وكثرة العقوبات، والجزاءات، كما طالبوا بتخفيض ساعات العمل التى كانت تصل إلى 13 ساعة يوميا.

وفى ديسمبر 1900، عاد الإيطاليون إلى الإضراب مطالبين بوقف قرار الشركة (التي كانت تتولى تنفيذ أعمال خزان أسوان) الذى نص على تخفيض الأجر من 30 قرشا إلى 15 قرشا فى اليوم، ومحتجين على سوء المعاملة، كما أضرب التريزية الأجانب والمصريين (نوفمبر 1901) مطالبين بتنظيم أجور القطعة وخفض ساعات العمل وإعتبار يوم الأحد إجازة إسبوعية بعد الظهر وتحديد وقت للراحة والغذاء. وفى يناير 1902 أضرب العمال المصريون والأجانب بشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور. وفى مارس 1902 أضرب عمال مطبعة الكوريرى أجبسيانو بالقاهرة مطالبين بزيادة أجورهم وكانت غالبيتهم من الأجانب، وفى نفس الشهر أضرب لفاقو السجاير الأجانب والمصريون بالإسكندرية مطالبين بزيادة أجورهم. وفى ديسمبر 1903 أضرب لفاقو السجاير بالقاهرة للمرة الثانية مطالبين بزيادة الأجور، وكانت غالبيتهم من اليونانيين بالإضافة إلى قليل من العمال المصريين، وكانت نتيجة هذا الإضراب تأسيس النقابة المختلطة لعمال الدخان التى أسسها عمال شركة ماتوسيان التى حققت بعض النجاح بفضل تأزر أعضائها.⁶

³ إنظر: على الجرتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ص 112-138، 171-172.

⁴ Baer, G.: Egyptian Guilds in Modern Times, PP 137-139

⁵ رءوف عباس حامد: الحركة العمالية فى مصر 1899-1952، ص ص 20-32.

⁶ نفس المرجع، ص ص 52-53 .

وكانت تلك الإضرابات -ولا ريب- حدثا فريدا في حياة الطبقة العاملة المصرية أتاحت لها فرصة الوقوف على أساليب العمل الجماعي في مواجهة رأس المال المستغل من أجل تحقيق المطالب الاقتصادية، ولا شك أن ما حققته بعض تلك الإضرابات من مكاسب ضئيلة جعلتهم يشعرون بمزايا إتحادهم وترابط مصالحهم وإن كان دور العمال المصريين في تلك الإضرابات ثانويا، لأنهم لم يكونوا على درجة من الدراية بأساليب العمل الجماعي تجعلهم شركاء على قدم المساواة مع العمال الأجانب، فضلا عن نظرهم إلى هؤلاء كفئة متعالية ممتازة في المعاملة والأجور عن أبناء البلاد.

تأسيس النقابات:

لم يكن تحقيق المطالب الاقتصادية هو كل ما أسفرت عنه حركة الإضرابات، فقد لمس العمال ضرورة المحافظة على مظهر تجمعهم في شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم، ومن ثم كان تأسيس النقابات أو "الجمعيات" - كما كانت تسمى في ذلك الحين- التي كانت على درجة لا بأس بها من التنظيم، وكانت ثمة رابطة تجمع بين بعضها البعض. كما أن العناصر الأجنبية كانت تكون غالبية أعضاء هذه الجمعيات وتوجه عملها وتزودها بالأفكار التي نقلتها من مواطنها الأصلية بالقدر الذي كان من الممكن أن تستوعبه أذهان العمال في ذلك الحين.

وبرغم النجاح النسبي الذي حققته حركة الإضرابات في مطلع القرن العشرين، فإن السلطات -سواء كانت القنصلية أو المصرية- كانت تتدخل للقضاء على ثمار تلك الحركة وواد تلك الجمعيات العمالية الوليدة في مهدها، ففضى عليها ولم تعمر طويلا.⁷

وكان لإنتعاش الحركة الوطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين على يد مصطفى كامل ومحمد فريد، وعلو مدها نتيجة للأحداث التي مرت بالبلاد في تلك الحقبة، وما تبعها من بث الروح الوطنية في نفوس أبناء البلد، والتطلع إلى التخلص من الإحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية، ووقوع الأزمة الاقتصادية عام 1907 التي زادت من سوء أحوال الطبقات الفقيرة، وأدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى الحد الذي جعل البعض يوجه نداء إلى مجلس شورى القوانين مطالبين بالنظر في موجة الغلاء التي غمرت البلاد رافة بالفقراء.⁸ كان لهذا كله أثر كبير في تحريك الطبقة العاملة المصرية لممارسة النضال الجماعي للظفر ببعض المطالب الاقتصادية الملحة، يشد من أزهرهم ما اضطرهم في النفوس من حقد دفين على الأجانب والهيمنة الاقتصادية الأجنبية. وكان إضراب عمال ترام القاهرة (في أكتوبر 1908) إشارة البدء لهذه الحركة التي أسفرت عن تأسيس أول نقابة مصرية خالصة لعمال الترام ساندها الحزب الوطني بإظهار العطف على مطالب العمال.

ولم يكن عطف الحزب الوطني على إضراب عمال الترام وليد الصدفة، بل كان -في رأينا- جزء من مخطط عريض وضعه الحزب منذ إنتقلت رئاسته إلى محمد فريد يرمى إلى تنظيم (صنوف) الطبقات الفقيرة العريضة من أبناء الشعب ممثلة في العمال والفلاحين، لتكون ركيزة العمل الوطني، إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى، ومن ثم كان مشروع الحزب لتأسيس الجمعيات التعاونية (1908) بقصد حماية الفلاحين من المرابين الأجانب والمصريين على السواء، وما تلا ذلك من تأسيس "مدارس الشعب" في نفس السنة لتبصير العمال بما لهم وما عليهم، وما ترتب عليها من تأسيس "نقابة عمال الصنائع اليدوية" في أوائل 1908.

ويؤكد صحة ما نذهب إليه من أن إهتمام الحزب بتنظيم العمال كان جزء من مخططه هذا، ما أبداه محمد فريد من عطف على العمال في مقاله له نشرت في جريدة الديلى نيوز في يوليو 1908⁹ جاء فيها أنه "إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التي يقضوها في العمل، فتجد العمال مثقل الكواهل بلا رحمة، وخصوصا في معامل الدخان ومعامل حلج الأظن حيث يشتغل العمال ذكورا وإناثا في وسط من أرداد الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية"، ونعى على الحكومة عدم قيامها بعمل إيجابي في هذه الناحية.

وتوافر عدد من شباب الحزب الوطني على دراسة لوائح النقابات في الخارج، وإنتهت دراساتهم إلى وضع القانون الأساسى لنقابة عمال الصنائع اليدوية الذى نشر بجريدة اللواء¹⁰، فحدد الغرض الذى أقيمت النقابة من أجله بالعمل على "تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية، وترقية الصناعة، وإيجاد روابط ودية بينهم"، ولكى تحقق النقابة هذا الغرض "أنشأت قلما طبيا، وقلما للإستشارة القضائية، وقلما للإعانات المالية، وصندوقا للتوفير والتقاعد، وإلقاء محاضرات، وإنشاء أندية، وتأسيس شركات تعاون"، وبرغم أن المادة الرابعة من ذلك القانون نصت على خطر المناقشة فى المسائل السياسية والإجتماعية فى إجتماعات النقابة، فإن النقابة كانت تمارس نشاطا سياسيا مستترا بحكم وقوعها تحت إشراف رجال الحزب الوطني.

وقد إنقسم مجلس إدارة النقابة إلى أربع لجان هي: لجنة الإسعاف الطبي، ولجنة الإسعاف المالى، ولجنة المالية وصندوق التقاعد، ولجنة الأبحاث والنشر، وكانت كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء.

⁷ Colombe, M.: L'evolution de l'Egypte 1924-1950, p 178

⁸ الأهرام، 1907\2\4.

⁹ عبد الرحمن الرفاعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط3، ص110.

¹⁰ جريدة اللواء، 11، 1910\1\12.

ويعد قانون نقابة الصنائع اليدوية أقدم ما وصلنا من لوائح النقابات، كما أنه الأصل الذي إشتقت منه النقابات المصرية لوائحها فيما بين الحربين العالميتين، فقد صيغت لوائح النقابات على نسقه.

وقد إنتشرت فكرة تأسيس نقابات الصنائع اليدوية من القاهرة إلى الأقاليم فأنشئت نقابة بالأسكندرية، وأخرى بالمنصورة، وثالثة بطنطا، ويرجع الفضل في ذلك إلى رجال الحزب الوطنى، وخاصة محمد فريد الذى أخذ يدعو إلى "العناية بنقابات العمال، وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، وإستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكف عند الشبخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب"، إذ أنه "لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات فتعالجه من إذا مرض، وتصرف له الأذوية مجانا أو بثمان قليل، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبته له ما يقيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه شهريا"¹¹.

وكانت النقابة تشترط في العضو العامل أن يكون صانعا يشتغل بالأعمال اليدوية، ولذلك كانت تضم أعضاء من مختلف المهن والحرف. وكان هناك إلى جانب الأعضاء العاملين أعضاء شرفيون ممن ساعدوا النقابة بنفوذهم أو عضدوها ماديا من غير العمال. وتعتبر نقابة عمال الصنائع اليدوية التنظيم العمالى البارز في مصر حتى مطلع العشرينات، وإمتازت بطابعها المصرى القح والوطنى الخالص.

ولعل الحزب الوطنى كان يرمى من وراء تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية إلى النهوض بأرباب الحرف اليدوية والعمل على تحسين أحوالهم التي كانت قد ساءت نتيجة تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار جعلتها تنافس المنتجات المحلية، مما كان له أسوأ الأثر على المصنوعات اليدوية وعلى العاملين بها.

أما عمال المرافق العامة، فقد بقيت لهم نقاباتهم المستقلة، وإن كنا نعتقد أنها كانت تعمل في تناسق تام مع نقابة عمال الصنائع اليدوية والحزب الوطنى، وأن "مدارس الشعب" كانت همزة الوصل بين هذه النقابات ونقابة الصنائع اليدوية.

غير أن الحكومة التي كانت واجهة لسلطات الإحتلال لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا النشاط السياسى الذى أخذ يضرب بجذوره في أعماق المجتمع بإتجاهه إلى تنظيم العمال والفلاحين، فكانت سلسلة المتاعب التي دفعت محمد فريد إلى الهجرة من مصر عام 1912، وتولى البوليس السياسى (الذى أنشئ عام 1910) مطاردة كل من إتصل بالحزب الوطنى، وبقيت الحركة الوطنية حركة مثقفين أساسا، ولم تنجح في تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة، كما لم تمتد جذورها بين الفلاحين حتى كانت ثورة 1919 فعاد العمال والفلاحون إلى الإلتحام بالنضال الوطنى.

وهكذا إستمرت النقابات العمالية ضعيفة مطاردة حتى أعلنت الأحكام العرفية نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى (عام 1914) وإعلان الحماية البريطانية على مصر، وما تلا ذلك من خطر مزاولة كل نشاط إجتماعى أو سياسى، ومن ثم أغلقت دور النقابات، وتوقف النشاط النقابى.

نقابات العمال بعد الحرب الأولى:

وقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن زيادة حجم الطبقة العاملة المصرية نتيجة إنتعاش الصناعة بسبب ظروف الحرب التي عرقلت سبيل إستيراد المواد الصناعية، والصناعات الصغيرة التي أقيمت لتلبية إحتياجات جيوش بريطانيا. ورغم ذلك إنتكست الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العاملة بسبب الأحكام العرفية، مما أدى إلى زيادة ظروف العمل سوءا. فإذا أخذنا في الإعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم يستفد منه إلا التجار وملاك الأراضى الزراعية، على حين لم تزد أجور العمال عما كانت عليه قبل الحرب رغم إرتفاع تكاليف المعيشة بنسبة 202% عما كانت عليه قبل الحرب،¹² لتبين لنا أن إشتراك العمال في ثورة 1919 كانت ضرورة فرضتها ظروف الإستغلال الفاحش الذى تعرضوا له، وحتمتها أوضاعهم البائسة.

وأدى إشتراك العمال في الثورة إلى إحياء روح النضال الجماعى في نفوسهم، تلك الروح التي خبت جذوتها مع بداية الحرب، فعادوا إلى تنظيم صفوفهم، وبعثت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والإتحاد لتحقيق نضال موحد من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه والإعتراف القانونى بنقاباتهم، وإصدار تشريعات العمل.¹³

وأعدت بعض النقابات القديمة نشاطها، وظهرت نقابات أخرى جديدة، وكان المظهر السائد للنقابة في أعقاب الحرب هو نقابة المؤسسة، أى النقابة التي تضم عمال شركة واحدة أو مصنع واحد، فتألفت النقابات الخاصة بعمال الطباعة والدخان والسيارات الترسانة والعنابر، كذلك تأسست نقابات لعمال هليوبوليس، وعمال النقش والزخرفة، وعمال البناء، والترزية والنجارين، كما أقيمت نقابة لمستخدمى الحكومة الخارجين عن الهيئة.¹⁴

¹¹ عبدالرحمن الراجعى: المرجع السابق، ص 110، 318.

¹² National Bank of Egypt 1898-1948, P.51

¹³ رءوف عباس حامد: الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية، ص ص 15-16.

¹⁴ رءوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر 1899-1952، ص ص 79-80.

وعادت نقابة عمال الصناعات اليدوية إلى مزاوله نشاطها تحت زعامة الدكتور محبوب ثابت، على نفس النمط الذي كانت عليه قبل الحرب، وإقتصرت نشاطها على تقديم الخدمات الإجتماعية والإقتصادية لأعضائها، وأنشأت النقابة فروعاً لها في بورسعيد والإسماعيلية والأسكندرية.¹⁵

وإنتشرت النقابات في مختلف أنحاء البلاد، فقام عدد كبير منها بالأسكندرية ومدن القناة والبحر الأحمر وطنطا. ووضعت لوائح لتلك النقابات لا تخرج في مضمونها عن قانون نقابة عمال الصناعات اليدوية، وأدخل عليها منصب "المستشار" أو "الرئيس الفخري"، وخصص هذا المنصب ليشغله إما محامى النقابة أو إحدى الشخصيات العامة ممن تلتزم النقابة بالإحتماء به، ولقد كان المركز الأخير سبباً في وثوب بعض رجالات الأحزاب السياسية إلى قيادة بعض النقابات وتوجيهها وفقاً لمصالح أحزابهم السياسية.¹⁶

وكانت النقابات تشترط في أعضائها شروطاً خاصة بالأخلاق والسلوك والخضوع لقانون النقابة وقراراتها، والإنتظام في دفع الإشتراكات، وكانت لا تهتم عادة بإضافة شروط أخرى إلى ما تقدم، فلم تكن تفرق في العادة بين العمال بحسب العمل الذين يتولونه في المشروع أو بحسب جنسيتهم أو سنهم، وبرغم ذلك كان معظم المنضمين إلى النقابة من العمال اليدويين، وكان إشتراك مستخدمى الإدارة والفنيين قليلاً نسبياً. وربما رجع ذلك إلى قرب هؤلاء من رب العمل، وإرتفاع مستواهم الإقتصادى والثقافى عن مستوى العمال العاديين. أما العاملات من النساء فلم يشتركن مع العمال إلا نادراً في نقاباتهم، كما لم يؤلفن نقابات خاصة بهن، وربما كان ذلك يرجع إلى قلة عددهن ورغبتهن فى الإبتعاد عن حياة النقابات التى لا تتميز بالهدوء والسكينة، فضلاً عن وقوف التقاليد حائلاً إلى حد كبير - دون إشتراكهن بدرجة فعالة فى الحياة العامة. وضمت النقابات فى عضويتها فريقاً من الأحداث المشتغلين بالصناعة أو ببعض الحرف. على أن إشتراك الأحداث كان مقصوراً فى الغالب - على سداد الإشتراكات، فلم يكونوا يساهمون فعلاً فى تسيير أمورهم.

وكانت لائحة كل نقابة تتناول بيان الأحكام الخاصة بتكوينها وإدارتها وحلها، وإلى جانب ذكر الشروط الخاصة بالعضوية كانت تحدد أغراض النقابة التى كانت تنحصر فى الدفاع عن مصالح العمال المشروعة أمام رب العمل والسلطات العامة، وتحسين حال الأعضاء مادياً وأدبياً بكل الوسائل الممكنة، وأخصها إنشاء بعض المنشآت الإجتماعية التعاونية كصناديق التوفير وجمعيات التعاون..إلخ. وكثيراً ما كانت لوائح النقابات تنص صراحة على تجنب الإشتغال بالأعمال السياسية الحزبية أو الدينية، وبرغم ذلك فإن النقابات التى إنصرفت إلى خدمة الأغراض النقابية وحدها كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع النقابات.¹⁷

وكانت أبرز نتيجة لهذه الإضرابات، صدور قانون لجان التوفيق والتحكيم فى 18 من أغسطس 1919 التى كان إختصاصها فحص وتحقيق الشكاوى بين العمال وأصحاب الأعمال، وإستطاعت هذه اللجان - فى بعض الأحيان - أن تجعل النقابات تجنى ثمار مفاوضاتها الجماعية بوضع البذرة الأولى لعقود العمل المشتركة التى تشكل ركناً أساسياً من نشاط النقابات، مما أدى إلى تعضيد النقابات وتدعيمها وزيادة الإقبال على الانضمام إليها.¹⁸ لذلك عمدت الشركات إلى مناهضة تلك الحركة عن طريق فصل رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إدارتها، وشراء ذمم من أبدوأ إستعدادهم للتقاوم معها على حساب زملائهم، برفع أجورهم أو إغداق المناصب عليهم.

وقد سجلت العشرينات الأولى إحتدام الصراع بين العمل ورأس المال -على وجه العموم- فقد أصبحت المشروعات الصناعية التى إزدهرت خلال الحرب تعانى من منافسة الواردات الأجنبية بعد عودة حركة الإستيراد إلى معدلاتها الطبيعية، مما دفعها إلى ضغط العمالة، وتوفير أعداد كبيرة من العمال، وتخفيض أجور من بقوا فى العمل وزيادة ساعات عملهم، فكان من الطبيعى أن يشند ساعد النقابات وأن تهب لتنظيم الإضرابات لمواجهة هذه الإجراءات.

وساعد على تنظيم هذه الحركة إتحاد النقابات الذى كان أول إتحاد لنقابات العمال يؤسس فى مصر (عام 1921)، ويرجع الفضل فى تأسيسه إلى رجال الجذب الإشتراكي المصرى، وكان الإتحاد يضم نحو ثلاثة آلاف عامل عند بداية تأسيسه بالقاهرة، ثم إنتقل إلى الأسكندرية بإنتقال الحزب إليها بعد أن تحول إلى "الحزب الشيوعى المصرى". وكان لنشاط المنظمين الشيوعيين أثر كبير فى تقوية النقابات وتنظيم نضالها، وبلغ الإتحاد أقصى درجات قوته عام 1923، حيث كانت تنضم تحت لوائه نقابات عديدة بالقاهرة والأسكندرية والمنصورة وطنطا وشبين الكوم، وساهم فى تنظيم عدد من الإضرابات لتحقيق المطالب الإقتصادية للعمال كان أخطرها إضراب عمال "مصنع أبى شنب" للزيوت والصابون بالأسكندرية حيث قام العمال بإحتلال المصانع بعد مناوشات وقعت بينهم وبين الشرطة.

النضال الجماعى فى العشرينات:

ولا ريب أن النضال الجماعى الذى مارسه العمال فى العشرينات كان على درجة كبيرة من الخطورة والإنتشار جعلته موضع أنظار السلطات البريطانية ورجال الأمن الإنجليز فى مصر لأسباب متعددة:

¹⁵ مليكة عريان: مركز مصر الإقتصادى، ص 87.

¹⁶ روف عباس حامد: نفس المرجع السابق، ص 80.

¹⁷ حسين خلاف: نقابات العمال فى مصر، ص 38-39.

¹⁸ إبراهيم الغطريفى: نشأة نقابات العمال، مجلة المجتمع الجديد، عدد أغسطس 1947.

- 1- إرتباط بعض وقائع هذا النضال بنشاط الحزب الشيوعي المصري في مطلع العشرينيات.
- 2- إتجاه الوفد إلى السيطرة على قيادات النقابات كرد فعل لهذه العلاقة، وحتى تدفع وزارة الشعب عن نفسها تبعاً خلق الظروف الملائمة لنمو الشيوعية في مصر وهو إتهام روجت له الصحافة الأجنبية في مصر والخارج.
- 3- نزول القصر والأحزاب المماثلة له إلى الميدان، ومحاولتها إنتزاع قيادة العمال من يد الوفد أو —على الأقل— الحيولة دون تجمع أئنة هذه القيادة في يد الوفد وحده.
- 4- محاولة بعض العناصر المستقلة من المحامين السيطرة على بعض النقابات لإتخاذها ركيزة سياسية لهم تحملهم إلى مقاعد البرلمان.

وبذلك تحول العمال والحركة النقابية إلى عنصر هام ونشط في الحركة الوطنية المصرية، وهو أمر لم يشعر الإنجليز نحوه بالإرتياح، ومن هنا كان إهتمامهم بمراقبة الموقف إنتظاراً لسنوح فرصة قد تتيح لهم قدراً من السيطرة على الموقف.¹⁹

وكان أسلوب النضال الجماعي السائد في العشرينيات هو الإضراب وإحتلال المصانع والإعتصام بها مع التوقف التام عن العمل، كما حدث في معظم الحالات التي وقعت في تلك الفترة، أو الإعتصام مع الإستمرار في العمل وطرد أصحاب المصانع منها، كما حدث في حالة شركة الزيوت المصرية (إيجولين) بالأسكندرية وشركة مصانع زيوت أبى شنب بالأسكندرية أيضاً، أو تعطيم الآلات في الحالات التي أدت فيها منافسة الآلة إلى الإستغناء عن العمال، كما حدث في حالة إضراب عمال السجاير. ويتلو الإضراب —عادة— تقدم العمال بمطالبهم إلى السلطات الإدارية التي تهب لمواجهة الموقف، وغالباً ما كانت تلك السلطات تحاول فض الإضراب بالقوة إذا كان العمال خارج المصنع، أو محاولة فضه بالطرق السلمية إذا كان العمال متعصمين داخله.

وانحصرت المطالب العمالية في تلك الحقبة فيما يلي:

- 1- إصدار تشريعات العمل التي تكفل تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال وحماية حقوق العمال.
- 2- إيقاف حركة الفصل الجماعي للعمال التي إنتشرت في كل القطاعات الإقتصادية تقريباً.
- 3- زيادة الأجور لمواجهة إرتفاع تكاليف المعيشة وإنقاص ساعات العمل.
- 4- الإعترا ف القانونى بنقابات العمال.

وعند عرض المطالب التي يتقدم بها العمال المضربون على مجلس التوفيق والتحكيم، كان يتولى تمثيل العمال إما أعضاء من نقاباتهم أو محامى يختاره العمال للدفاع عنهم، في حالة رفض أصحاب العمل الإعترا ف بأعضاء النقابة ممثلين للعمال. وكثيراً ما كانت الإضرابات تقع في مصانع أو مؤسسات ليست لها نقابات معينة، وتتكون النقابة خلال الإضراب من بعض قادته، ولذلك حرص أصحاب الأعمال عند تسوية المنازعات مع عمالهم على إشتراط فصل قادة الإضراب أو أعضاء مجلس النقابة، ولا نكاد نجد حالة واحدة من تلك التي وردت بتقارير الأمن عن حوادث النضال الجماعي للعمال في تلك الفترة نجح فيها العمال في الإحتفاظ بقيادتهم، إذ كان أصحاب العمل يصرون على فصل أعضاء مجلس النقابة أو قادة العمال حتى لو اضطروا إلى تعويضهم مادياً عن الفصل، حتى يستأصلوا شأفة العمل الجماعي المنظم من مؤسساتهم أو مصانعهم، والأمثلة على ذلك كثيرة تفيض بها تقارير الأمن الخاصة بإضرابات العمال في أعوام 1924، 1926، 1927.²⁰

خلاصة:

لقد ظهرت نقابات العمال في مصر في الربع الأول من القرن العشرين نتيجة للتطورات الإقتصادية التي شهدتها مصر منذ أواخر القرن الماضى، وبدأ العمال المصريون نشاطهم النقابى كشركاء لزملائهم الأجانب. ثم سرعان ما تبينوا أن مصالحهم تتناقض مع مصالح رفاقهم الأجانب، فأسسوا نقاباتهم المصرية الخالصة التي تولى الحزب الوطنى رعايتها، ثم ما لبثت الظروف الإقتصادية التي شهدتها مصر خلال الحرب وما تبعها من وقوع الثورة الوطنية عام 1919 أن شحذت همة العمال لتأسيس نقاباتهم من جديد فشهدت مصر فترة من أخصب فترات العمل النقابى. إختلط خلالها النضال الطبقي بالنضال السياسى، فقد أدرك العمال المصريون أن التفرقة صعبة بين مغتصبى حرية الوطن (الإنجليز) ومغتصبى قوت شعبه (رأس المال الأجنبى) فأيدوا نضال الوفد وعرضوا بذلك حركتهم لتدخل سلطات الأمن لعرقلة نشاطها، وتعرض النقابيون للسجن والتشريد.

ولعل ذلك يفسر عزوف العمال عن الإنضمام إلى النقابات بصفة عامة خلال العشرينيات مما يدل على عدم نضج الوعى الطبقي عندهم في تلك الحقبة من الزمان، بقدر ما يرجع إلى ما كان يسببه الإنضمام للنقابات من متاعب لهم نتيجة مطاردة السلطات وأصحاب الأعمال لتلك النقابات، ودليلنا على ذلك أن تعداد عام 1927 يشير إلى أن عدد العمال بمحافظة القاهرة بلغ 606,272 عاملاً في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والخدمات بينما يشير تقرير الأمن الخاص بالنقابات في السنة نفسها إلى أن عدد أعضاء النقابات (بما في ذلك نقابات موظفى الحكومة) بلغ 14.036 عضواً أى أن نسبة من

¹⁹ رءوف عباس حامد: الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية، ص ص18-19.

²⁰ للمزيد من التفاصيل، أنظر المرجع السابق، ص ص67-110، 136-160.

كانوا ينتمون إلى النقابات لم تكن تتجاوز 2.3% من مجموع العاملين في مختلف القطاعات. وكذلك الحال بالنسبة لنقابات العمال بالأسكندرية إذ يشير نفس التعداد إلى أن عدد العمال بالبحر 131,098 عاملا في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والخدمات، بينما كان عدد أعضاء النقابات بالأسكندرية 5,401 عضوا فقط، وبذلك تكون نسبة أعضاء النقابات أربعة في الألف من مجموع العاملين بالمدينة.

وتركت هذه الظاهرة أثرها على النضال الجماعي للعمال، فلم تتوفر للنقابات الإمكانيات المادية التي تجعل منها مفاوضا قوى الشكيمة في مواجهة رأس المال، فسلح العمال في المساومة الجماعية هو الإضراب، ولم يكن المركز المالي للنقابات المصرية يسمح لها بتنظيم إضراب لمدة تزيد عن يومين في السنة على أكثر تقدير، هذا إذا كانت النقابات في ذلك الحين- تأخذ بنظام تقديم الإعانات المالية لأعضائها المضربين، وهو ما نشك فيه رغم ندرة المادة المتاحة حول أساليب النضال الجماعي العمالي في مصر، فمالية النقابات المصرية كانت تعجز عن دعم صمود العمال عند تنظيم الإضراب لأكثر من يومين، مما يجعلهم طرفا ضعيفا في عملية المساومة مع رأس المال، لذلك قلما استطاع العمال جنى مكاسب ذات بال من وراء إضراباتهم، بل كان خصومهم الرأسماليون يلجأون إلى سلاح إغلاق المصانع بضعة أيام ليبرغموا العمال على القبول بشروطهم، وكثيرا ما نجحوا في إملاء شروطهم على العمال.

وحتى هذه النسبة الضئيلة من الطبقة العاملة المصرية التي إنتمت إلى النقابات، لم يحافظ بعضها على وحدته في إطار النقابية التي إنضم إليها، فنلاحظ أن العمال الذين كانوا يشتغلون بمؤسسة واحدة ينتظمون في أكثر من نقابة، ولا ريب أن هذا الانتشار والتشتت يضعف النضال الجماعي لهؤلاء العمال ويبيد طاقاته، فضلا عن كونه دليلا على عدم نضج الوعي الطبقي.

ولا أدل على عدم نضج الوعي الطبقي بين صفوف العمال من وجود ظاهرة النقابات الكبيرة التي تضم أخلاطا من العمال تتباين مصالحهم وظروفهم وتختلف مطالبهم عن بعضها البعض. وإلى جانب هذا النوع من النقابات قامت نقابات للحرفيين شكلت عبئا ثقيلا على الحركة النقابية.

وثمة ظاهرة أخرى تضاف إلى سلبات الحركة النقابية هي قيام نقابات مماثلة لرأس المال تعمل على البعد بأعضائها عن تيار النضال الجماعي وتولت قيادة تلك النقابات عناصر إختارها أصحاب الأعمال بعناية، ووفورا لها بعض الإمكانيات المادية التي تمكنها من تقديم بعض الخدمات الإجتماعية لعمالها.

وقد ترتب على تلك الظواهر التي حفل بها تاريخ الحركة النقابية في الحقبة موضوع الدراسة، إهدار طاقات الطبقة العاملة المصرية وإجهاض حركتها. وجاءت المحاولات المتكررة للبورجوازية الوطنية للسيطرة على قيادة العمل النقابي لتقضى على ما تبقى من أمل لدى العناصر القيادية العمالية لتوجيه حركة النقابات نحو تحقيق المطالب الأساسية للطبقة العاملة المصرية، فقد جرت تلك المحاولات النقابات إلى خضم الصراع الحزبي، وعرضتها لنقمة السلطات التي كان يحركها الإنجليز من وراء ستار، حتى لا يتحول النضال العمالي إلى عامل مؤثر إيجابيا في الحركة الوطنية المصرية.